INF

الوكالة الدولية للطاقة الذريـــة

نشـــرة اعلاميـــــة

INFCIRC/570
22 September 1998
GENERAL Distr.
ARABIC
Original: ENGLISH

رسالة وردت من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

بناء على طلب المحافظ الممثل للمملكة المتحدة الذي ورد في خطابه الموجه الى المدير العام والمؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، يجري تعميم هذه الوثيقة على سبيل اعلام جميع الدول الأعضاء في الوكالة.

توفيرا للنفقات، طُبعَ من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ.

ملحق

مبادرات المملكة المتحدة المتعلقة بشفافية المواد الانشطارية واخضاعها للضمانات ولا انعكاسيتها

مقدمة

١- تخضع الصناعة النووية المدنية في المملكة المتحدة منذ عدة سنوات للضمانات الدولية وفقا لاتفاق الضمانات الذي عقدناه مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) والاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية (اليوراتوم) (الوثيقة INFCIRC/263، وقد بدأ نفاذه في عام ١٩٧٨) وطبقا لأحكام معاهدة اليوراتوم (التي انضمت المملكة المتحدة اليها في عام ١٩٧٣). بيد أنه يحق للمملكة المتحدة، بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية معترفا بها بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي، أن تحتفظ بمخزونات من المواد النووية اللازمة لأسباب تتعلق بالأمن القومي خارج نطاق الاشراف الرقابي للوكالة واليوراتوم. وفضلا عن ذلك، وطبقا لاتفاق الضمانات الذي عقدناه، يحق للمملكة المتحدة أن تسحب مواد من نطاق تنفيذ الضمانات لأسباب تتصل بالأمن القومي.

٢- وتتكون مخزونات المواد الانشطارية الدفاعية من البلوتونيوم واليورانيوم الشديدة الاثراء وأشكال أخرى من اليورانيوم. والبلوتونيوم مطلوب للاستخدام في الأسلحة النووية. ولليورانيوم عدد من الاستخدامات العسكرية. فبالاضافة الى استخدامه في الأسلحة النووية، يستخدم اليورانيوم في تشغيل المفاعلات التي تنتج التريتيوم (الذي يستخدم في الأسلحة النووية) وفي انتاج الوقود اللازم للمفاعلات التي تسير الغواصات النووية للمملكة المتحدة. وفي حين أن حصر هذه المواد يجري طبقا لمعايير لا تقل في صرامتها عن المعايير المتبعة في الصناعة النووية المدنية، الا أن الأرقام التي تبين مقادير هذه المواد المخزونة لم تنشر على الملأ الا مؤخرا في استعراض الدفاع الاستراتيجي للمملكة المتحدة[١] .

الشفافية

٣- لقد نظرنا في الأسباب التي تدعو للمحافظة على مستويات السرية السابقة فيما يتعلق بمخزونات المواد الانشطارية اللازمة لأسباب تتصل بالأمن القومي وخلصنا الى أنه لم تعد هناك حاجة لتوخي السرية الكاملة فيما يتعلق بهذه المخزونات. ومن ثم، فقد أعلن لأول مرة الحجم الاجمالي لمخزوناتنا من البلوتونيوم واليورانيوم غير الخاضعة للضمانات الدولية. والمملكة المتحدة هي أول دولة تتخذ هذه الخطوة من بين الدول الحائزة لأسلحة نووية وسائر الدول التي لم تتنازل عن حقها في الاحتفاظ بمواد انشطارية خارج نطاق تطبيق الضمانات.

٤- ولقد احتفظت المملكة المتحدة حتى الآن بالمخزونات التالية خارج نطاق تطبيق الضمانات:

- ٧ر٦ طن من البلوتونيوم؛
- ٢١ر٩ طن من اليورانيوم الشديد الاثراء؛
- ١٥٫٠٠٠ر طن من أشكال اليورانيوم الأخرى.

---

[١] United Kingdom's Strategic Defence Review.

وهذه المعلومات تكمل المعلومات التي سبق نشرها من جانب المملكة المتحدة عن مخزونات هذه المواد في القطاع المدني، بما في ذلك ما يتصل باعتمادنا لـ "المبادئ التوجيهية لادارة البلوتونيوم" (الوثيقة INFCIRC/549).

المخزونات الدفاعية في المستقبل

٥- لقد خلصنا الى أن بالامكان أن نخفض بأمان من عدد الأسلحة النووية اللازمة لتوفير الحد الأدنى من الردع النووي للمملكة المتحدة . وقد بحثنا أيضا في كميات المواد الانشطارية التي ستظل المملكة المتحدة تحتاجها لدواعي الأمن القومي وخلصنا الى أن كميات كبيرة من المواد التي كنا نحتفظ بها من قبل خارج نطاق تطبيق الضمانات الدولية لم يعد لها ضرورة من وجهة نظر الأمن القومي. وطبقا لالتزامات المملكة المتحدة بموجب معاهدة عدم الانتشار وبموجب معاهدة اليوراتوم، وطبقا لأحكام الوثيقة INFCIRC/263، يجري الآن وضع هذه المواد تحت ضمانات اليوراتوم وجعلها متاحة للتفتيش من جانب الوكالة. ونحن نناقش مع الوكالة واليوراتوم كيفية تنفيذ ذلك على أفضل نحو.

٦- وعلى وجه التحديد هناك ٣ر٠ طن من البلوتونيوم الصالح لصنع الأسلحة لم يعد لها الآن حاجة في البرنامج الدفاعي. والغالبية العظمى من هذه المواد مخزونة في الوقت الراهن في مؤسسة الأسلحة الذرية[٢] في الدرماستون في جنوب انكلترا. وسوف تنقل هذه المواد من ذلك الموقع الى مرافق خزن مدنية ملائمة في مناطق أخرى من المملكة المتحدة، حيث ستوضع تحت ضمانات اليوراتوم وتتاح للتفتيش من قبل الوكالة. وفضلا عن ذلك، سيستخدم اليورانيوم الشديد الاثراء الذي لم تعد له حاجة في صناعة الأسلحة النووية بدلا من ذلك في برنامج التسيير البحري، وان كان لن يوضع تحت الضمانات بسبب استمرار استخدامه في أغراض دفاعية.

٧- وقد خلصنا أيضا الى أنه ليست هناك حاجة مستمرة من ناحية الأمن القومي لـ ١ر٤ طن من البلوتونيوم غير الصالح للاستخدام في صنع الأسلحة. وبالتالي، يجري وضع اجمالي هذه المواد تحت ضمانات اليوراتوم واتاحتها للتفتيش من قبل الوكالة. والغالبية العظمى من هذه المواد مخزونة بالفعل في سيلافيلد في شمال غرب انكلترا. أما الباقي، الموجود حاليا في مؤسسة الأسلحة النووية في الدرماستون، فسوف ينقل الى موقع غير دفاعي ملائم لخزنه واخضاعه للضمانات.

٨- وكما لوحظ أعلاه، ستظل هناك مجموعة من المتطلبات المتعلقة بالدفاع لأشكال اليورانيوم غير اليورانيوم الشديد الاثراء (من أجل توفير الوقود، على سبيل المثال، لمفاعلات انتاج التريتيوم الموجودة في شابلكروس بمقاطعة دومفريشاير باسكتلندا. وبالتالي فان بعض مخزونات هذه المواد ستظل خارج نطاق تطبيق الضمانات الدولية. بيد أننا خلصنا الى أن ما يزيد على ٠٠٠ ٩ طن من المخزون الحالي الاجمالي البالغ ٠٠٠ ١٥ طن المشار اليه أعلاه لم تعد مطلوبة لأسباب تتصل بالأمن القومي. وبالتالي فان هذه الكمية ستخضع للضمانات المنصوص عليها في معاهدة اليوراتوم وتتاح للتفتيش من قبل الوكالة.

---

[٢] Atomic Weapons Establishment

اعادة المعالجة

٩- سيظل من الضروري أن يعاد في سيلافيلد معالجة الوقود المستهلك الناجم عن تشغيل المفاعلات الدفاعية المنتجة للتريتيوم الواقعة في شابلكروس. وكانت عملية اعادة المعالجة هذه تتم من قبل خارج نطاق الضمانات. أما الآن فستجري تحت ضمانات اليوراتوم وتتاح للتفتيش من قبل الوكالة. وهذا يعني أن جميع عمليات اعادة المعالجة والاثراء المخطط لها والتي تؤدي الى انتاج مواد انشطارية في المملكة المتحدة ستجري من الآن فصاعدا بطريقة روتينية تحت الضمانات الدولية. ونحن أول دولة حائزة لأسلحة نووية تتخذ هذه الخطوة وقد قطعنا شوطا طويلا نحو استيفاء الشرط الذي سيكون دون شك أحد أهم الشروط التي ستنطوي عليها معاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية. بيد أننا سنحتفظ لنفسنا بحق استئناف هذا الانتاج خارج نطاق الضمانات الى أن يتم الاتفاق على معاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية.

السحب خارج نطاق تطبيق الضمانات

١٠- كما لوحظ في الفقرة ١ أعلاه، يحق للمملكة المتحدة أن تسحب مواد انشطارية من نطاق تطبيق الضمانات. وقد بحثنا فيما كنا سنحتاج في المستقبل للقدرة على ممارسة هذا الحق. واذا كنا سنواصل الاحتفاظ بحقنا القانوني في سحب مواد من نطاق تطبيق الضمانات لأسباب تتصل بالأمن القومي، الا أننا خلصنا الى أن سياستنا في هذا الصدد ستكون عمليات السحب هذه لن تحدث عمليا الا نادرا. فلن تسحب الا كميات صغيرة من مواد لا تصلح لأغراض التفجيرات النووية (مثل مواد مشتراة من دوائر صناعية مدنية من أجل استخدامات في مرافق نووية دفاعية من قبيل معايرة الأجهزة والتصوير بالأشعة وتدريع المصادر المشعة). وسوف تعلن المعلومات المتعلقة بعمليات السحب هذه على الملأ. ولن تستخدم أي مواد مسحوبة في الأسلحة النووية.

الحصر التاريخي والغاء السرية

١١- ونحن نسلم أيضا بأننا اذا كنا نرغب في تحقيق هدف ازالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، فسوف يحين الوقت الذي سيتعين فيه على الدول التي كان لها في وقت ما برامج نووية غير خاضعة للضمانات الدولية أن تحصر المواد الانشطارية التي انتجت في اطار هذه البرامج. وقد لاحظنا بالاهتمام "مبادرة الانفتاح" التي اتخذتها وزارة الطاقة في الولايات المتحدة بشأن برامج الانتاج النووي الأمريكية. ولقد أعلنا بوضوح التزامنا بالشفافية والادارة المفتوحة. ولقد خلصنا، في ظل هذه الروح، الى أنه ينبغي لوزارة الدفاع أن تشرع الآن في عملية للالغاء السرية والحصر التاريخي. وسوف يشكل ذلك نشاطا مستمرا، بيد أن هدفنا يتمثل في اعداد تقرير مبدئي بحلول ربيع عام ٢٠٠٠ عن انتاج المملكة المتحدة للمواد الانشطارية الدفاعية منذ بداية البرنامج النووي الدفاعي في الأربعينات.

الخلاصة

١٢- اننا نعتقد أن التدابير المبينة أعلاه، جنبا الى جنب مع المبادرات التي اتخذت بالفعل في القطاع المدني، تمثل سياسة متسقة من الشفافية والانفتاح. وفضلا عن ذلك، فاذا أخذناها جنبا الى جنب مع مبادرات نزع السلاح التي تم الاعلان عنها في الوقت نفسه، فانها تثبت وجود التزام ايجابي ومساهمة هامة في سبيل تحقيق هدف نزع الأسلحة النووية على حد سواء.